

Distr.: General
10 June 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير الثاني لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر
الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

وأرجو ممتنا أن تفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق

150616 140616 16-09620 (A)



رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من فريق قيادة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة

يتشرف فريق قيادة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بأن يحيل التقرير الثاني المقدم من الآلية عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥).

ويقدم التقرير بياناً للأنشطة التي اضطلعت بها الآلية في الفترة من ١٢ شباط/فبراير إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. كما يشير إلى الأنشطة التي تعتمزم الآلية الاضطلاع بها خلال الأسابيع القادمة.

(توقيع) فيرجينيا غامبا

رئيسة

آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر

الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة

(توقيع) أدريان نيريتاني

فريق القيادة

(توقيع) إيبرهارد شانتنزي

فريق القيادة

التقرير الثاني لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو ثاني تقرير تقدّمه آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة عملاً بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥). وهو يغطي الفترة من ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، عندما قدمت الآلية تقريرها الأول إلى مجلس الأمن (S/2016/142)، حتى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتختتم هذه الفترة المرحلة الأولى وتعلن عن بدء المرحلة الثانية من تنفيذ الآلية لولايتها. ويرد في هذا التقرير بيان الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الآلية خلال الفترة المذكورة.

ثانيا - الخلفية

٢ - قدّمت الآلية في تقريرها الأول لمحة عامة عن عملها منذ إنشائها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ثم تشغيلها في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر (بدء المرحلة الأولى) حتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦. وتضمّن ذلك التقرير بياناً لمصادر المعلومات المتاحة للآلية والمنهجية التي يستند إليها التحقيق. وناقش التقرير أيضاً الاعتبارات المحددة بغية وضع المبادئ التوجيهية والإجراءات التشغيلية التي تحتاج إليها الآلية نظراً إلى ولايتها غير المسبوقة التي تقضي بأن "تعمل إلى أقصى حد ممكن على تحديد الأشخاص أو الكيانات أو الجماعات أو الحكومات التي قامت باستخدام المواد الكيميائية، بما فيها الكلور أو أي مادة كيميائية سامة أخرى، كأسلحة في الجمهورية العربية السورية أو التي تولت تنظيم استخدامها أو رعايته أو شاركت في ذلك على أي نحو آخر، حيثما تُقرّر بعثة تفصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو تكون قرّرت أن المواد الكيميائية، بما فيها الكلور أو أي مادة كيميائية سامة أخرى، قد استخدمت أو يحتمل أن تكون استخدمت كأسلحة في حادث بعينه في الجمهورية العربية السورية".

٣ - وفي وقت لاحق، أبلغت الآلية مجلس الأمن عن طريق الأمين العام بالحالات التسع التالية التي ستخضع لمزيد من التحقيق خلال المرحلة الثانية (انظر S/2016/196):

(أ) كفرزيتا، محافظة حماة، ١٠ و ١١ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤؛

- (ب) التمانعة، محافظة إدلب، ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل و ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤؛
- (ج) تلمنس، محافظة إدلب، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤؛
- (د) قميناس، محافظة إدلب، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥؛
- (هـ) سرمين، محافظة إدلب، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥؛
- (و) بنّش، محافظة إدلب، ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥؛
- (ز) مارع، محافظة حلب، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥.

٤ - ويستند اختيار الحالات إلى منهجية وضعتها الآلية، مع مراعاة الشدة (عدد الوفيات والإصابات، وما إلى ذلك)، وطريقة الإيصال والذخائر المستخدمة، ونوعية البيانات وكميتها والمعلومات المتعلقة بالحوادث. وكان تحليل المعلومات المتاحة وتحديد الحالات التي يتعين متابعتها إيذانا بانتهاء المرحلة الأولى. وتتألف المرحلة الثانية التي بدأت في ١ آذار/مارس ٢٠١٦ من جمع المعلومات عن حالات محددة وتحليلها وتقييمها، وتحديد الثغرات في المعلومات وبدء أنشطة التثبيت منها. كما تشمل هذه المرحلة إجراء زيارات تقنية إلى العواصم والمنطقة والجمهورية العربية السورية، والتواصل مع الهيئات التقنية مثل معاهد ومختبرات الأدلة الجنائية، وإجراء مقابلات مع الشهود. وستستمر هذه المرحلة إلى أن تُجمع معلومات كافية وتخضع للتحليل والتقييم والتثبيت بما يسمح للآلية بتقديم ما تتوصل إليه من نتائج إلى مجلس الأمن.

ثالثا - أنشطة فريق القيادة

- ٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركّز فريق قيادة الآلية جهوده على الجوانب الرئيسية المبينة أدناه.
- ٦ - أولا، واصل فريق القيادة العمل مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصون وتعزيز ثقتها ودعمها لعمل الآلية. ويشكل الحوار المستمر مع الدول الأعضاء بوصفها الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية في إطار هذا الجهد أمرا بالغ الأهمية لبناء الثقة والحفاظ عليها وتيسير جمع المعلومات للمحققين لاحقا. وسافر الفريق إلى عدد من العواصم، بناء على دعوتها، من أجل إجراء مناقشات مع المسؤولين الحكوميين والتماس التعاون مع الآلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار الفريق سبعة بلدان، ثلاثة منها في الشرق الأوسط، وهو يعتزم زيارة ثلاثة بلدان أخرى في حزيران/يونيه.

وعقد الفريق أيضا أكثر من ١٠٠ اجتماع ثنائي مع الدول الأعضاء في نيويورك ولاهاي خلال الأشهر الأربعة الأخيرة.

٧ - ثانيا، قام فريق القيادة بإنشاء وتعزيز اتصالات منتظمة مع كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومن الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك القطاع الخاص، لالتماس تعاونها وطلب معلومات ذات صلة قد تفيد التحقيق. ومهدّ الفريق السبيل، من خلال عمله مع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، لاتصالها المباشر مع محققي الآلية.

٨ - ثالثا، حرص فريق القيادة على إبقاء الأمين العام على علم بالتقدم الذي تحرزه الآلية في عملها. واجتمع الفريق بصورة دورية مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. وبالإضافة إلى ذلك، دأب الفريق بالاشتراك مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على إبلاغ المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بعد كل جلسة إحاطة شهرية أمام مجلس الأمن بشأن القرارين ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، بالمسائل ذات الصلة التي برزت أثناء المناقشة.

٩ - رابعا، حرص فريق القيادة على أن تتوفر لدى الآلية موارد مناسبة وكافية للتحقيق. وقد يسّر الفريق التعجيل بوضع سياسات للاستعانة بخدمات أخصائيين من أجل تعزيز فريقه في لاهاي وفي دمشق بالخبرات اللازمة لإجراء التحقيقات المهنية واستكمالها. واستخدم الصندوق الاستئماني المرتبط بالآلية لهذا الغرض.

١٠ - وأخيرا، قدّم فريق القيادة التوجيه والإشراف بصفة عامة على التحقيق فضلا عن استمرار اعتماد إجراءات، عند الاقتضاء. وما فتئ الفريق يضطلع بدور رائد في وضع المبادئ التوجيهية والإجراءات التشغيلية للآلية لتحديد الأشخاص الذين استخدموا المواد الكيميائية كأسلحة. وتشمل هذه المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بكيفية بدء التحقيق، وإجراء مقابلات مع الشهود، وجمع المعلومات وتحليلها ومعالجتها (بما في ذلك سلسلة العهدة)؛ والتثبت من المعلومات والتأكد من صحتها. وستقدّم الآلية هذه المبادئ التوجيهية والإجراءات التشغيلية إلى مجلس الأمن قبل انتهاء ولايتها.

رابعاً - أنشطة التحقيق

خطط التحقيق

١١ - أعدت الآلية خطة للتحقيق لكل حالة للمساعدة في توجيه التحقيق عموماً، وعملية التخطيط بالأخص. وتتضمن الخطة وصفاً لكل حالة وموجزاً للنتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتحدد الخطة نطاق التحقيق وتقدم تقييماً لمواطن القوة والضعف النسبية في كل حالة. وتعرض الخطة أيضاً الفرضيات الخاصة بالحالة ومجالات العمل والأنشطة والمواعيد النهائية. وتحدد كذلك الثغرات في المعلومات والخطط بشأن كيفية سدّها، وتضع قائمة بالخطوات الهامة المتخذة بشأن مسارات التحقيق.

١٢ - وتخضع خطة التحقيق باستمرار للتحديث والبلورة وفقاً للمعلومات المجمعة من المصادر المتاحة. ويتقرر إدخال ما يطرأ على الخطة من تغييرات، بما في ذلك التعديلات في مسارات التحقيق، على أساس المعلومات الجديدة الواردة وتجري عمليات تقييم منتظمة بشأن تلك المعلومات.

١٣ - وتسترشد الأنشطة بما في ذلك تحليل المعلومات، وتحليل الثغرات، والتحليل المقارن المتعمق بخطة التحقيق. ولدى جمع المعلومات وتحليلها، يجري تقييم ما إذا كانت ثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات لأغراض التثبت. ويهدف هذا الإجراء إلى تيسير اتباع طريقة منهجية للنظر في المعلومات المستقاة وتحليلها من أجل تحقيق الاكتفاء المطلوب لأغراض التحديد. وهذه الطريقة مفيدة للغاية في ضمان أن يظل التحقيق مرگزاً وكذلك مستقلاً ومحيداً وموضوعياً. وسوف يُيسر الانضباط الذي يمارس في إطار هذه الجهود قدرة فريق القيادة على التوصل إلى استنتاجاته وتوصياته بشأن الحالات التسع في التقارير التي سيقدمها لاحقاً إلى مجلس الأمن.

جمع المعلومات

١٤ - تواصل الآلية طلب معلومات من مصادر غير بعثة تقصي الحقائق وتلقيها من دول أعضاء وكيانات أخرى. وتسهم هذه المعلومات في تطوير مسارات التحقيق وبلورتها في كل حالة.

١٥ - وتعتبر الآلية أن جمع المعلومات وتحليلها وتقييمها والتثبت منها عمليات مترامنة وغير متتابعة. ومع استمرار جمع المعلومات، واستناداً إلى تقييمها الجاري، تثار أسئلة واستفسارات جديدة. وغالباً ما تكون هذه الأسئلة الجديدة أكثر تعقيداً وتفصيلاً ومباشرة من تلك التي سبقتها وتتطلب إجابات أكثر تفصيلاً وتأنيماً من الجهات صاحبة المصلحة السالفة الذكر.

١٦ - وواصلت الآلية طلب المعلومات وتلقيها من الجمهورية العربية السورية. وأجرى المحقّقون زيارتين مدة كل منهما أسبوع واحد إلى البلد في آذار/مارس وفي أيار/مايو ٢٠١٦، بالإضافة إلى الزيارة التي أجراها فريق القيادة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، إثر التوقيع على اتفاق مركز الآلية بغية ضمان الاضطلاع بولاية الآلية بصورة آمنة ودون مخاطر وفي الوقت المناسب في الجمهورية العربية السورية. وخضع محقّقو الآلية والفريق قبل إجراء هذه الزيارات لتدريب إلزامي لمدة أسبوع واحد سابق للانتشار في مجال السلامة والأمن. ويجري دائما إعداد الأسئلة وإطلاع الدول الأعضاء عليها قبل الزيارات والاجتماعات القطرية. وخلال هاتين الزيارتين التقنيتين، اجتمع المحقّقون بالمسؤولين الحكوميين، بمن فيهم النظراء التقنيون والعلماء. وقدمت الحكومة أيضا مواد إعلامية إلى الآلية وأتاحت لها أيضا الوصول إلى الشهود في بعض الحوادث قيد التحقيق.

١٧ - وحتى الآن، كانت هناك زيادة في عدد الدول الأعضاء الأخرى التي قدّمت معلومات إلى الآلية. وقدّمت عدة دول أعضاء، ردا على الطلبات المتعددة التي قدمتها الآلية للحصول على معلومات، أكثر من مجموعة من الإجابات التي أصبحت، مع مرور الوقت، كما ذكر أعلاه، مفصلة وخاصة بكل حالة على حدة على نحو متزايد.

١٨ - وعلاوة على ذلك، جمعت الآلية قدرا كبيرا من المعلومات من خلال إنشاء شبكة من الاتصالات التي لديها معلومات ذات صلة بالحالات قيد التحقيق. والجهود جارية لتوسيع هذه الشبكة ضمن الإطار الزمني للآلية، حيثما أمكن وإذا ما تبين أن ذلك فائدة. وعلى هذا النحو، جرى الاتصال بالمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات البحوث والمعاهد وغيرها من منظمات المجتمع المدني عندما اعتبر المحقّقون و/أو فريق القيادة أن بوسع هذه الجهات أن توفر معلومات مفيدة للتحقيق وبالتالي المساعدة على سدّ الثغرات أو التثبيت من المعلومات المتوافرة.

تحليل المعلومات وتقييمها والتثبت منها

١٩ - في المرحلة الثانية، انصبّ الاهتمام بشكل رئيسي على جمع المعلومات الخاصة بكل حالة وتحليلها وتقييمها، وتحديد الثغرات في المعلومات، وبدء أنشطة التثبت منها. وما فتئ المحقّقون يستعرضون ويحلّلون جميع المواد المتوافرة التي جمعتها بعثة تقصي الحقائق أو المواد التي جمعتها جهات أخرى غير بعثة تقصي الحقائق حتى الآن، والتي تشمل أكثر من ٦٠٠٠ صفحة من الوثائق، ومحاضر ما يزيد على ٢٠٠ مقابلة، وأكثر من ٨٥٠ قطعة من المواد الفوتوغرافية، وأكثر من ٣٥٠ شريط فيديو استقيت من مصادر مفتوحة وقدمتها الشهود أنفسهم، وما يزيد على ٣٥٠٠ من الملفات، بما في ذلك أشرطة فيديو وصور فوتوغرافية

وتسجيلات صوتية. وبالنظر إلى أن معظم المعلومات المستقاة من مصادر غير بعثة تقصي الحقائق اللازمة لتحديد الثغرات لا تتوافر إلا باللغة العربية، فقد ترجمت أعداد كبيرة من الوثائق. وبالإضافة إلى ذلك، سجّل المحققون مقابلات مع الشهود، وهو نشاط مستمر.

٢٠ - وما فتئت الآلية تجري عمليات تقييم لتنظيم الخطوات المقبلة واختبار متانة مختلف مسارات التحقيق المختلفة التي تجري متابعتها لكل حالة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تخضع المعلومات والبيانات المتراكمة إلى أشكال مختلفة من التحليل المقارن، بغية تحديد الأنماط والاتجاهات. وتساعد هذه التحليلات على التأكد من صحة الفرضيات المتعلقة بالحالات، وعلى إرشاد مستويات تحديد الهوية فيما يتعلق بالجناة المحتملين، وبالتالي الدفع بالتحقيق قدماً.

٢١ - وتشمل مراحل التحليل وجمع المعلومات التثبيت المنهجي من بعض جوانب الحالات قيد التحقيق. وتستعين عملية التثبيت بمعهدين من معاهد الأدلة الجنائية المعترف بها دولياً، يقومان حالياً بتحليل المواد المتعلقة بهذه الحالات. ويشمل ذلك تحليل الأدلة الجنائية بالنسبة إلى الملفات الإعلامية المقدمة إلى الآلية من مصادر مختلفة وذلك لتحديد جملة أمور منها ما إذا كان قد تم تعديل أشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية أو تغييرها، والتحقّق من التواريخ والمواقع، بما في ذلك مقارنتها بصور أخرى من المواقع. وحتى الآن، قدم المحققون نحو ٤٠ ملفاً إلى هذين المعهدين، وهو ما يترجم إلى أكثر من ٦٠٠ ساعة من أعمال الاستدلال الجنائي. ولا يزال هذا العمل مستمراً مع ورود مزيد من الملفات.

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد استشارت الآلية عدداً من المختبرات بشأن المواد الكيميائية والذخائر والمسائل الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء. وستواصل الآلية العمل مع مختبرات متخصصة للتوصل إلى فهم أفضل للمعلومات الواردة وتقييم فرضياتها. وحتى الآن، أجرى المحققون التابعون للآلية ست زيارات تقنية إلى عدد من معاهد ومختبرات الأدلة الجنائية.

خامساً - الأنشطة الأخرى

٢٣ - أولاً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت الآلية وجوداً خفيف الأثر في دمشق في نيسان/أبريل ٢٠١٦. ويعمل في مكتب الاتصال هناك موظفٌ للشؤون السياسية، بوصفه جهة التنسيق الرئيسية مع حكومة الجمهورية العربية السورية، ويقدم معلومات مستكملة وتوصيات إلى فريق القيادة بشأن المسائل السياسية الجوهرية.

٢٤ - ثانياً، وسعياً لتيسير أعمال التحقيق وفي الوقت نفسه لحماية سرية المعلومات الواردة من الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة الأخرى، أنشئ نظام قوي لإدارة المعلومات. وهو يتضمن نظاماً لإدارة السجلات وشبكة منفصلة، تشمل خادوماً مخصصاً لهذا الغرض في مكتب الآلية في لاهاي. وتحفظ المعلومات السرية وغير المصنّفة أو المعلومات التي تجمعها الآلية أو تُعدّها في نظام إدارة المحتويات والسجلات. وفي حالة السجلات الورقية، يجري مسح ضوئي للنسخ الأصلية وتحميلها وتخزينها في الملف المادي؛ ويرد وصف الأدلة المادية في النظام ويجري تخزينها في مظاريف أو حاويات محتومة. ومع أن النظام قد نُفِّذَ على نحو يمثل لسياسات الأمم المتحدة بشأن أمن المعلومات، واستوفى الضوابط المحددة لإقرار اعتماده من أجل تخزين المواد السرية للغاية، فإن معظم المعلومات الواردة من الدول الأعضاء لا يتوافر إلا بالنسخة الأصلية ويُخزّن في نيويورك. ويمكن لمُحقِّمي الآلية استعراض المواد بناءً على الطلب وتتبع نظام سلسلة العهدة للتأكد من تسجيل الوصول إلى المواد.

٢٥ - كما أنشئت شبكة منفصلة غير موصولة بشبكة الإنترنت في مكتب الآلية في لاهاي. وتتضمن هذه الشبكة نسخ الأدلة الجنائية لمواد بعثة تقصي الحقائق التي أتاحتها بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وإفادات الشهود مع أسماء أو معلومات يمكن تحديدها، ووثائق بالغة الحساسية.

٢٦ - ثالثاً، وُقِّع اتفاق بين الأمم المتحدة وهولندا بشأن مكتب التحقيقات التابع لآلية التحقيق في لاهاي في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦ ودخل حيز النفاذ فوراً. ويشمل هذا الاتفاق، في جملة أمور، مركز مكتب التحقيقات وموظفيه، فضلاً عن التعاون مع الدولة المضيفة.

٢٧ - وأخيراً، حتى الآن، تلقى الصندوق الاستئماني الذي أنشئ من أجل الآلية مساهمات من ١٣ جهة مانحة بمبلغ إجمالي قدره ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة وتعهّدات بالمساهمة بمبلغ إجمالي إضافي قدره ١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويعرب فريق القيادة عن امتنانه لما قدمته الدول الأعضاء من مساهمات سخية تتيح للآلية ضمان الحصول على الموارد اللازمة لإجراء تحقيق مهني.

سادساً - ملاحظات ختامية

٢٨ - أحرزت جميع التحقيقات في الحالات التسع التي قيد نظر الآلية تقدماً. وتبذل كافة المحاولات المعقولة لبحث ودراسة مختلف الفرضيات الوجيهة المقدمة فيما يتعلق بكل حالة. وبناءً عليه، تواصل الآلية النظر في جميع المعلومات المتاحة الواردة حتى الآن فيما تجمع مواد أخرى. ولذلك، يواصل المحققون بنشاط البحث عن معلومات من الدول الأعضاء

والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المصادر المتاحة وتحليلها وتقييمها. وعلاوة على ذلك، تدرس الآلية ترتيبات تُمكنها من إجراء عمليات محاكاة لفرضياتها فيما يتعلق بالحالات.

٢٩ - ستقدّم الآلية تقريراً خطياً إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس ٢٠١٦. وسيضمّن التقرير ما توصلت إليه من نتائج استناداً إلى المعلومات المجمعة والمحللة والمثبتة صحتها بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٦. غير أن فريق قيادة الآلية يؤكد مجدداً أن تحديد المسؤولين عن استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في الجمهورية العربية السورية لا يزال يعتمد على توافر قدر كاف من المعلومات، أي أن تكون هناك أدلة ذات طبيعة يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها لتحديد ضلوع جهة ما في استخدام المواد الكيميائية كأسلحة، وفقاً لما جاء في الفقرة ٢٠ من التقرير الأول للآلية (S/2016/142).

٣٠ - ولهذا السبب، يكرّر فريق القيادة التأكيد بأن تلقي المعلومات على وجه السرعة من الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك من المنطقة، أمر بالغ الأهمية لتنفيذ الولاية، وكذلك ضرورة أن تقدم حكومة الجمهورية العربية السورية ردوداً سريعة على طلبات الآلية للحصول على معلومات و/أو للوصول إليها.

٣١ - ويواصل فريق القيادة وضع وبلورة المبادئ التوجيهية التشغيلية لهذا التحقيق: ولقد دأبت الآلية، في غياب إطار لتوجيه ما تبذله من جهود للوفاء بولايتها غير المسبوقة، على وضع مبادئ توجيهية وإجراءات قد تكون مفيدة للهيئات المكلفة بولايات مماثلة في المستقبل. ويعتزم الفريق أن يقدم إلى مجلس الأمن المبادئ التوجيهية والإجراءات التشغيلية المتعلقة بالتحقيق لتحديد الجهات الضالعة في استخدام المواد الكيميائية كأسلحة.

٣٢ - وأخيراً، وفي ضوء استمرار ورود تقارير عن استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في الجمهورية العربية السورية، يكرّر فريق القيادة اقتناعه الراسخ بأن استخدام المواد الكيميائية كأسلحة، لأي سبب من الأسباب وفي ظل أي ظرف من الظروف، عمل بغض تاماً. ويؤكد فريق القيادة مجدداً إيمانه بأنه من الأهمية المطلقة تحديد الأشخاص الذين أقدموا على استخدام المواد الكيميائية كأسلحة ومحاسبتهم لكي يكون هذا الجهد رادعاً عن ارتكاب مثل هذه الأفعال في المستقبل.

٣٣ - وفي الختام، يود فريق القيادة أن يتوجه بالشكر إلى الأمانة العامة، ولا سيما مكتب شؤون نزع السلاح، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة الأخرى التي تواصل دعم جهود الآلية للاضطلاع بولايتها.